

The effects of foreign trade liberalization policies on the Egyptian industrial sector

Swailam Gouda Said Mohamed

بدأت سياسات تحرير الإقتصاد القومى منذ ان اخذت مصر بسياسة الإنفتاح الإقتصادى فى منتصف السبعينيات ويركز البحث على دراسة اثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعى المصرى من خلال محورين اساسيين هما سعر الصرف وهيكمل الحماية للتعرف على التغيرات التى احدثتها تلك السياسات من خلال هذين المحورين على قطاع الصناعة التحويلية من حيث الهيكل والقدرة التنافسية لهذا القطاع ومن حيث الحدود الزمنية يتناول البحث الفترة بدءاً من عام(1974) حيث بداية الإنفتاح الإقتصادى وحتى عام (1997) مع التركيز على الفترة 1987- 1997 والتى تزامنت فيها العديد من السياسات والإجراءات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية بصفة خاصة وتحرير الإقتصاد المصرية بصفة عامة. وكان من بين سيايات الاصلاح الإقتصادى سياسة تحرير التجارة الخارجية بدءاً بتعديل سعر الصرف المستخدم فى تقدير الرسوم الجمركية ليعكس القيمة الحقيقية للواردات وإلغاء لجان ترشيد الاستيراد والحد من القيود الجمركية ومروراً بتحرير كل من جانبى الصادرات والواردات من خلال إجراءات جذرية منذ مايو 1989 وانتهاء بتوحيد سعر الصرف على يعكس قيمته الحقيقية ولك فى اكتوبر 1991. اهمية البحث وهدفه: يعتبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات الإقتصادية القومى لما لة من دور رائد دفع عجلة التنمية فضلاً عن ان اى تغيرات تحدث فى السياسة الإقتصادية يتأثر بها هذا القطاع ومن ثم أصبح التنمية فضلاً عن ان اى تغيرات تحدث فى السياسة الإقتصادية يتأثر بها هذا القطاع ومن ثم تصبح دراسة التغيرات الجوهرية فى قطاع الصناعة من حيث الهيكل والقدرة التنافسية نتيجة إتباع سياسات تحرير التجارة الخارجية دراسة تفصيلية هدفا مهما وخاصة إذا ما اخذنا فى الاعتبار ان إتباع سياسات تحرير التجارة الخارجية يمكن ان يكون اة آثار إيجابية واخرى سلبية كلاً: 1- الآثار الإيجابية: تتمثل الآثار الإيجابية فى زيادة الكفاءة بالعمل وفقاً للمنافسة وتبنى تكنولوجيا متطورة وكذلك توفير منتجات جديدة للاسواق والبحث الدائم عن الاسواق الجديدة فضلاً عن إعادة هيكلة القطاع الصناعى. 2- الآثار السلبية تتضمن تلك الآثار الصعوبات التى تواجه عملية التصنيع فى المراحل الاولى لتحرير التجارة الخارجية مثل ضعف الامكانيات المادية والبشرية اللازمة لدعم القطاع الصناعى الذى يتطلب عمالة ماهرة ومدرية على إستخدام التقنيات الحديثة بالإضافة الى ما سبق فان اهمية البحث تبرز من أن تطبيق سياسات تحرير التجارة الخارجية جاء فى توقيت تزامن مع حدوث متغيرات عديدة على النطاق الدولى بما يترتب عليه زيادة تأثير تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعى والصناعات التحويلية بصفة خاصة كما هدف البحث بصفة خاصة الى معرفة ما إذا كانت قد تحققت الآثار الإيجابية من وراء إتباع سياسات تحرير التجارة الخارجية ام ان الآثار السلبية كانت أقوى غى تأثيرها بما يلحق الضرر بالقطاع الصناعى بصفة خاصة والإقتصاد القومى بصفة عامة. خطة البحث: الباب الاول يتناول تحرير التجارة الخارجية وعلاقتها بالقطاع الصناعى والمتغيرات الدولية الراهنة، الفصل الثانى دراسة تحرير التجارة الخارجية وعلاقتها بالمتغيرات الإقتصادية الدولية الراهنة الفصل الثالث تناول المؤسرات التى يمكن من خلالها دراسة اثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعى الفصل الرابع لبيان تطور هيكل القطاع الصناعى والسياسات التجارية فى مصر خلال الفترة 1987-1997 الفصل الخامس مماثلاً الى حد كبير من حيث هيكلة الفصل الرابع إذا تعرض لتطور هيكل القطاع الصناعى والسياسات التجارية فى مصر خلال الفترة من 1987-1997 الفصل السادس تناول اثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على الصناعة فى مصر الفصل السابع لرصد هذه الانعكاسات خلال الفترة خلال ثلاثة مباحث المبحث الاول دراسة أثر السياسة التجارية وسعر الصرف على هيكل الصادرات المبحث الثانى أثر السياسات التجارية وسعر الصرف

على هيكل الصادرات ،المبحث الثالث أثر السياسة التجارية وسعر الصرف على التركيز الجغرافى للصادرات الصناعية وميزان المدفوعات .